وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــة عمار ثليجي الأغـــواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2022)

إعداد الطالب:

❖ جعيد محمد

إشراف الدكتور:

-مراد مصطفى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سعد أولاد العيد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مراد مصطفى	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
خيراني العيد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022.

شكر

نشكر الله عز وجل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل...

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف " مراد مصطفى" على توجيهاته التي كان لها أثر في إنجاز هذه الدراسة، كما نتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة الذين درسونا طيلة مشوارنا الجامعي.

نتقدم بالشكر أيضا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أهدي هذا العمل إلى الذين قال الله عز وجل فيهما "و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

"أمي"

إلى من كان السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن

أطال الله في عمرهما

إلى " ياسمين"

إلى أصدقائي "شبحة ابتسام، زريق إلهام، فويري أيمن وأسماء (آسيا)"

إلى كل النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبي.

إلى كل من يؤمن بأن الحياة أمل يتبعه عمل وينهيه أجل...

جعيد محمد

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2022)، ومن أجل التحقق من طبيعة الأثر الموجود بين متغيري الدراسة، تم التطرق إلى مجموعة من الإحصائيات والمعطيات بهدف الوصول إلى الأهداف المرغوبة.

توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود إمكانية في أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الجزائر، فمن خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية، يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تزيد من القدرة التنافسية للشركات المحلية وتعزز صادراتها إلى الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية.

.

Abstract:

The study aims to know the impact of foreign direct investment flows on foreign trade in Algeria for the period (2000-2022), and in order to verify the nature of the impact between the two variables of the study, a set of statistics and data were addressed in order to reach the desired goals.

The results of the applied study concluded that there is a possibility that foreign direct investment flows have a positive impact on foreign trade in Algeria. By improving infrastructure and enhancing productivity, foreign direct investments can increase the competitiveness of local companies and enhance their exports to global markets.

Keywords: foreign direct investment flows, Algeria, foreign trade.

فهرس المحتويات:

إهداء.....

شكر .....

ملخص..... I

فهرس المحتويات II

قائمة الأشكال IV

قائمة الجداول V

مقدمة ..... أ-ه

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.....

تمهيد 2

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر 3

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 3

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر محدداته وعوامل جذبه 7

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مزاياه وعيوبه 11

المبحث الثاني: مدخل للتجارة الخارجية 15

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 15

المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية نظرياتها وسياساتها 19

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية مخاطرها ومشاكلها 22

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية..... 26

المطلب الأول: تأثير الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر 26

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على صادرات الدولة الأم 27

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية 28
خلاصة 31
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة في الجزائر للفترة (2000-2023)..... 33
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر 33
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 34
المطلب الثاني: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر 37
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... 40
المبحث الثاني: تطور لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) 42
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر 42
المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 45
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) 51
المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال جائحة كورونا 54
المبحث الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2022) 56
المطلب الأول: كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) 56
المطلب الثاني: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2022)... 58
المطلب الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كورونا..... 58
خلاصة 60
خاتمة 62
قائمة المراجع..... 66

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001	46
(02-02)	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001	48
(03-02)	توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2002/ 2014	49
(04-02)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر	53

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001	44
(02-02)	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002/ 2014	46
(03-02)	توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2002/ 2014	48
(04-02)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر	50
(05-02)	مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	54

مقدمة

تزامنا وبداية تسعينيات القرن الماضي وظهور العولمة، وما شاع من الكلام حول إلغاء جميع العقبات التي تقف أمام حركة التجارة وانسياب رؤوس الأموال، برزت جهة تدعو إلى فتح الأبواب لحركة الاستثمارات الأجنبية، كونها تعد مساهما في التحسين من الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة (النامية)، وذلك من خلال رفع درجة التنافسية وكذلك مساندة القدرات الخاصة بالتصدير.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز وأهم المفاهيم الاقتصادية والتي جذبت اهتمام الباحثين والمفكرين في المجال الاقتصادي، حيث يعد من أفضل آليات التفاعل الاقتصادي على مستوى العالم كافة رغم اختلاف مستويتها، حيث أن معظم الدول العالمية بغض النظر عن تطورها ومستواها الاقتصادي تحظى بتعامل مع الاستثمارات، نظرا إلى الدور الفعال الذي تلعبه مع ظهور العولمة، إضافة إلى فرصة توفير مناصب عمل في الدولة المضيفة، ما يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي لها.

وعليه قد ازدادت حدة التنافس بين تلك الدول على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق العمل على إزالة العديد من العراقيل التي تملأ طريقها، وتقديم التسهيلات والضمانات التي تبسط وتسهل ترددها على السوق المحلي، وهذا ما انتهجته غالبية الدول، والجزائر من بين أغلب الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلال مزاياه، وتحسين مناخها الاستثماري أي تكييف سياستها الاقتصادية وذلك بالمبادرة إلى القيام بتغيير تشريعاتها بالشكل الذي يلائم شروط ومتطلبات تحقيق ذلك وجذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد تناولنا في دراستنا موضوع "أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للفترة (2000-2022)، وسلطنا الضوء على الجزائر كنموذج لها"، وبالنظر لأهمية متغيري الدراسة وبالانطلاق مما سبق قمنا بتحليل موضوع الدراسة وفقا إلى **الإشكالية الرئيسية** التالية:

" ما هو الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟"

ثالثا: الأسئلة الفرعية

وتتفرع عن هذه الإشكالية إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود من التجارة الخارجية؟

- ✓ هل كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على اتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟
- ✓ هل للاستثمار المباشر تأثير على التجارة الخارجية؟
- ✓ كيف من الممكن أن يتم تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية بالجزائر؟

رابعا: فرضيات الدراسة

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا قائما على أساس علاقة طويلة الفترة، وكذا المشاركة في الإدارة حيث يكون من خلال الاستثمار بمشروع أو شركة في دولة أجنبية غير دولة المستثمر.
- ✓ هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على اتجاهات التجارة الخارجية.
- ✓ لدى الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على التجارة الخارجية.
- ✓ من الممكن أن تحدث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا على التجارة الخارجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال ومهم في تطوير الاقتصاد وإحداث التنمية، إضافة إلى الوقوف على الأثر المتعلق بتدفقاته على التجارة الخارجية وربط العلاقة بينهما.

سادسا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال:

- ✓ تزويد مكتبة جامعتنا بمرجع يتناول دراسة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ كما ترجع أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على تبيان وإيضاح أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية، ومدى مساهمتها في تحقيق النمو والإنعاش الاقتصادي بالجزائر.

سابعا: حدود الدراسة

- ✓ **الحدود الزمانية:** الفترة الممتدة من (2000-2022).
- ✓ **الحدود المكانية:** الجزائر نموذجا

ثامنا: منهج الدراسة

على ضوء الإشكالية والأهمية والأهداف المحددة والمذكورة سابقا، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين الدراسة التطبيقية والدراسة النظرية للوصول إلى معارف دقيقة حول موضوع الدراسة.

تاسعا: مبررات اختيار الموضوع

- ✓ الرغبة في مقارنة الاختلاف بين الدراسة على الجانب النظري والتطبيقي.
- ✓ الزيادة المعرفية لأهم ما يتعلق بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.
- ✓ القيمة الهامة للموضوع.

عاشرا: صعوبات الدراسة

خلال إعداد الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات خاصة ما يتعلق بالوصول إلى قيم ومعطيات خاصة ما يخص الفترة 2020-2022.

أحد عشر: الدراسات السابقة

1. **الدراسات العربية:**

- ✓ **دراسة هارون بشير 2022/2021:**

بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 2018/1990 الريشة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة 01-.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL (Model Lag Distributed Autoregressive، حيث قسمت الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك على التحليل القياسي الاحصائي، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

في حالة الاقتصاد الجزائري وفي الفترة قصيرة الأجل تبلغ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.013 % في الناتج المحلي الاجمالي، أما خلال الفترة طويلة الأجل فقد أظهرت وجود أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي قدره 0.025%، بينما في حالة الاقتصاد السنغافوري أظهرت الدراسة وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي قدره 0.342%، ونفس الأمر للفترة طويل الأجل التي بينت وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي قيمته 0.199.%.

✓ **دراسة هارون العشي 2014:**

بعنوان "دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية"، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04ن العدد 01، 2014.

وتوصلت هذه الدراسة إلى:

تمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية عملية تكاملية، تبدأ من التجارة الخارجية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس، وتتحدد طبيعة الصفقات الدولية عن طريق أنشطة الشركات متعددة النسيات بشكل واضح، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق منافع في الدول الصناعية والدول النامية، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه الاستثمارات إلى المجال المرغوب فيه بما يحقق لها أهدافها.

✓ **دراسة حسان بخيت ومحمد بن بوزيان:**

بعنوان تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية دراسة حالة الدول العربية، مقالة منشورة بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2017.

تمت هذه الدراسة من خلال الاعتماد على بيانات متعددة وإجراء دراسة قياسية وتحديد معادلة الصادرات والواردات واعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ليتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

تبين أن جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى التعقيدات المالية والفساد الإداري وعدم توفر البنية في غالبية الدول العربية، ولذلك ظل الاستثمار الأجنبي المباشر بعيدا عن الدول العربية إلا في بداية الألفية الثالثة أين شهدنا تطورا ملحوظا للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تبين أن الدول العربية مازالت كمجموعة لا يشكل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي المباشر، كما أنها وضمن مجموعة الدول النامية لا تعتبر من الدول الأولى في هذا المجال حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا وخاصة خلال الأزمة المالية 2008.

من خلال النتائج القياسية للبحث تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الدول العربية، ففي جانب الصادرات فالتأثير إيجابي نظرا لما تحتاجه الدول العربية من أجل دعم صادراتها وإيراداتها، ونفس الشيء يقال على الواردات نتيجة لما تحتاجه عمليات الاستثمار من آلات ومعدات وتكنولوجيا...إلخ، وهي عناصر لا تتوافر عليها الدول العربية.

اثني عشر: تقسيمات الدراسة

بدأنا دراستنا بمقدمة وعرض لبعض الدراسات السابقة لتشمل دراستنا فصلين بالإضافة إلى خاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

حيث تضمن الفصل الأول على إطار نظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، والذي تضمن ثلاثة مباحث وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تناول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته وعوامل جذبه بالإضافة إلى نظرياته، مزاياه وعيوبه، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مدخل للتجارة الخارجية، ليليه المبحث الثالث والذي عرضنا من خلاله العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية.

بينما احتوى الفصل الثاني تحت عنوان الجانب التطبيقي دراسة حالة في الجزائر للفترة (2000-2023) والذي ضم ثلاثة مباحث أيضا، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فتضمن والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، أما المبحث الثالث فقد تناولنا من خلاله أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2022).

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

تمهيد:

لقد عرف العالم خلال آخر عقود تغيرات عديدة فيما يخص طبيعة العلاقة بين المجالات الاقتصادية وكذا التجارية، والتي أضحت أكثر ترابطا بين مختلف دول العالم، هذا ما أدى إلى ظهور انعكاسات ذات أهمية كبيرة على مستوى المجال الاقتصادي، والذي عرف العديد من التحولات الكبرى وما صاحبها من انتشار لظاهرة العولمة وبالتالي انطلاق موجة تحرير التجارة الخارجية وكذا مختلف عوامل الإنتاج.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحظى بأهمية بالغة بين صناع القرار الاقتصادي، ما دفع مختلف الدول إلى توفير المتغيرات الضرورية من أجل استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة في الانتفاع من مزاياه المختلفة.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ مفاهيم متعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.
- ✓ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
- ✓ مختلف الجوانب التي تمس كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.
- ✓ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول للاستثمار الأجنبي المباشر.

باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الدولي، ونظرا لما يلعبه من دور فعال في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، رأى أغلب الباحثين في المجال ضرورة دراسة هذا المتغير والتطرق إلى أهم الجوانب الخاصة به من مفاهيم، أهمية ومحددات ...إلخ.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تنوعت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت باختلاف المهتمين بذلك، وقد تناول العديد من الكتاب والباحثين مجموعة من المفاهيم التي تباينت فيما بينها، كما قد أوضحت مختلف الدراسات الأهمية البالغة التي تكمن في الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرف المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "كل نوع من أنواع الموجودات والمتضمن الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل الرهونات العقارية والخطوط الإنتاجية والتعهدات، بالإضافة إلى الأسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية وامتياز الأعمال الخاص بالزراعة أو استغلال المصادر الطبيعية"[1].

كما تعرفه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)، ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد

[1]– إلياس ميدون، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 37.

الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم للشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع"[1].

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة"[2].

أما البنك الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"[3].

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار قائم على أساس علاقة طويلة الفترة، وكذا المشاركة في الإدارة حيث يكون من خلال الاستثمار بمشروع أو شركة في دولة أجنبية غير دولة المستثمر، وبذلك يمتلك فيها فوائد دائمة وحصة محددة من الملكية بالإضافة إلى الأسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية وامتياز الأعمال الخاص بالزراعة أو استغلال المصادر الطبيعية".

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا) وتمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على

---

[1]– ميلود بوعبيد وأمحمد بن البار، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص 922.

[2]– إلياس ميدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[3]– مبروكة شافية مصطفاوي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1995–2019)**–، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 214.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية[1].

كما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في[2]:

- ✓ **نقل التكنولوجيا:** يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا، وبخاصة في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع والخدمات كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.
- ✓ **زيادة الاستثمار المحلي:** تلعب التدفقات الرأسمالية ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في التأثير على الاستثمار المحلي للدول المتلقية لها، إذ يعول عليه في ردم الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلا من الاستدانة لذا فإنها أخذت في مطلع القرن الحالي مساحة واسعة من البحث والمناقشة في الأدبيات الاقتصادية.
- ✓ **تشجيع الصادرات:** يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون مرتبطا بتجارة التصدير في السلع، ويمكن للبلد المضيف أن يستفيد من نمو الصادرات التي يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ **توفير فرص العمل:** يؤدي إنشاء مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع أخرى قائمة إلى توفير فرص عمل والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة.
- ✓ **زيادة الإيرادات الضريبية:** يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مالية الدول، حيث تخضع الشركات التي تنشئ عمليات في الدول المضيفة لقوانين الضريبة المحلية وغالبا ما تعطي دفعة كبيرة للإيرادات الضريبية لهذه الدول.

---

[1]– محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، المجلد 05، 2009، ص 315.

[2]–محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، **دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية–**، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 451.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

يكمن الفرق من خلال[1]:

1. **من حيث مدى الرقابة والسيطرة:** الاستثمار المباشر يتيح للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئية على عملية التنظيم والإدارة للمشروع، أما الاستثمار غير المباشر لا يكون للمستثمر حق في الإدارة لضعف درجة المساهمة.
2. **من حيث التأثير على التحويلات الرأسمالية الدولية:** الاستثمار المباشر في مراحله الابتدائية قد يصاحبه انتقال ضعيف في رؤوس الأموال الدولية، لتركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة المشروع، في حين أن الاستثمار غير المباشر يلعب دورا أكبر في التحويلات الرأسمالي ة الدولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته.
3. **من حيث نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية:** الاستثمار المباشر يؤدي إلى جلب الخبرات الفنية والتكنولوجيا التي يحتاجها، والفنون الإدارية المتطورة، في حين انه ليس للاستثمار الأجنبي غير المباشر تأثير في هذا الصدد.
4. **من حيث الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي:** الاستثمار المباشر هو استثمار حقيقي في أصول إنتاجية، أما الاستثمار غير المباشر فهو شراء الأسهم والسندات، وهو ما يطلق عليه مصطلح الاستثمار المالي.
5. **من حيث الفترة الزمنية:** الاستثمار المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الأجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة، أما الاستثمار غير المباشر فيكون قصير الأجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف.
6. **من حيث سرعة الحركة:** الاستثمار المباشر يكون اقل حركة في أي حال من الأحوال، أما الاستثمار غير المباشر له القدرة على مغادرة الدولة بسرعة في حال الخوف، وينطلق هذا من طبيعة رأس المال الذي يوصف بأنه جبان.

[1]–طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 05، العدد 07، 2012، ص ص 200 201.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر محدداته وعوامل جذبه.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره متغيرا هاما في المجال الاقتصادي فهو يحظى بأهمية كبيرة ويمكن التعرف عليه أكثر من خلال التطريق إلى أشكاله، محدداته وأهم العوامل المحفزة لجذبه.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي في:

1. **الاستثمار الخاص:** يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.
2. **الاستثمار الثنائي:** ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع[1].
3. **الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:**

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80 %من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول

[1]– علي بودلال، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي –الحصيلة والنتائج–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 04، 2017، ص ص 41 42.

النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق[1].

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن توضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

1. **المحددات القانونية:** وتشمل وجود إطار قانوني يرسى لأسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي كافة، بحيث تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع، كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. **المحددات الاقتصادية:** تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق تطوره، فتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء، تلعب دور مهما ومؤثر ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

هذا بالإضافة إلى معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ومدى تطور الجهاز المصرفي، وحجم السوق المحلي، ومدى توفر الموارد الأولية والعمالة السياحية.

3. **المحددات السياسية:** إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل الت تؤثر في جلب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل الاستثمار في أي دولة إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها[2].

---

[1]- الطاهر زواقري وآخرون، **الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 01، العدد 03، 2014، ص 171.

[2]- محمد لحسن علاوي وكريم بوروشة، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 05، العدد 09، 2015، ص ص 38 39.

وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول وزغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات[1].

ثالثا: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد وتختلف العوامل التي تعد حافزا وجاذبا للاستثمار الأجنبي، منها ما يعود للعامل السياسي وأخرى للعامل الاقتصادي، وكذا التنظيمي والتشريعي، **ويمكن توضيح أهم هذه العوامل في**[2]**:**

1. **توفر الأمن والاستقرار:** تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.
2. **حجم السوق المحلي:** تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.
3. **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:** بعد خوصصت الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات والبنوك...
4. **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:** تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفس اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا.
5. **توفر الموارد الأولية:** وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات والموارد الأخرى.

---

[1]– حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 07.

[2]– لزهاري زواويد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص ص 108 109.

6. **ارتفاع معدلات النمو:** تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. **توفر البنية الأساسية:** يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يساهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

بالإضافة إلى[1]**:**

8. **الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة:** وتعد هذ الحوافز من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة، ومن أمثلة هذ الحوافز:

- ✓ عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا.
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات تخفيض قيمة الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء وتقوم بمنح هذا الحافز الدول تعاني من وطأة المديونية، وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1]– كمال قويدري وأمينة بلغيث، **محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 537.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مزاياه وعيوبه.

إن الرغبة المتزايدة في الاهتمام بالتطرق إلى مختلف العناصر الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة أسبابه أدى إلى ظهور كثير من النظريات التي تفسره رغبة في إيضاح بعض الغموض حوله، وتبيان ما يتميز به من مزايا وما يجم عنه من عيوب.

أولا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في[1]:

1. **نظرية عدم كمال الأسواق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان المضيفة، وأن هناك نقصا في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يتيح ميزة نسبية لشركات الدول المانحة.
2. **نظرية الميزة الاحتكارية:** يرى هاير (1960) أن السبب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات في لسيطرة على السوق الخارجي الي لا يتوفر على منافسة في مجالها.
3. **نظرية تدويل الإنتاج:** تفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات للاستثمار في الخارج، وتؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع بالخارج يمكنها من إحكام السيطرة على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية بدل أن تعطي الإذن لاستخدام الراءات الخاصة بها.
4. **نظرية دورة حياة المنتج:** يمر المنتج حسب هذه النظرية بمراحل ضمن فترة زمنية معينة، أي أن انتاجه في المرحلة الأولى يبدأ في الدولة الأم، ثم ينتقل الاستثمار في إنتاج المنتج إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة من فروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل المنخفضة، والتخلص من إجراءات الجمركية على استيراد هذا المنتج في البلدان المضيفة.

[1]– أحمد ضيف، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته**، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015، ص ص 109 110.

5. **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن تكون مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر إما على مستوى الدولة المضيفة، أو على مستوى الدولة المصدرة كالتالي:

1. **على مستوى الدولة المضيفة:**

- ✓ توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- ✓ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- ✓ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- ✓ تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها[1].

[1]– نور الدين بربار وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص ص 154.

- ✓ تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل وأحداث وأكثر تطورا في العمل والإدارة[1].
- ✓ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- ✓ إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- ✓ دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

2. على مستوى الدولة المصدرة:

- ✓ استثمار الأموال عند معدل عائد اعلي من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ احتكار التكنولوجيا.
- ✓ استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة[2].

[1]– شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2013/2012، ص 28.

[2]– نور الدين بربار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

ثالثا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي جملة من العيوب على مستوى كل من الدولة المضيفة وكذا الدولة المصدرة، **والتي تتمثل في**[1]:

1. على مستوى الدولة المضيفة:

- ✓ غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلي، أو ذات جودة أقل مقارنة بمثيل من الخارج ويترتب على ما سق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات.
- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.
- ✓ هناك انتقاد آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية مثل: الصناعات الكيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت والسيراميك.

2. على مستوى الدولة المصدرة:

- ✓ تصدير فرص العمل.

[1]– مولود كبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة (من ناحية البعد البيئي) في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990–2018**، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 01، المجلد 13، 2022، ص ص 45 46.

- ✓ التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

المبحث الثاني: مدخل للتجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الناشطة في مختلف البلدان بغض النظر إن كانت متقدمة أو نامية، كونها تعتبر رابطا بين الدول وكذا بين المجتمعات المتعددة، حيث أنه من غير الممكن لدولة ما أن تستقل اقتصاديا، كونها دائمة الحاجة إلى ما ينفعها من اقتصاديات البلدان الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الدفع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، والدفع بالدول نحو التطور وتحقيق الرقي والازدهار، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم مفاهيم التجارة الخارجية، أهميتها وأهدافها.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية هي "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة بين أطراف التبادل"[1].

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "تعبر عن العلاقات الاقتصادية التي يتم بمقتضاها تبادل الخدمات والسلع بين الدول على شكل صادرات وواردات"[2].

---

[1]– الهادي رحومة خليفة خلف الله وحسن عبد الهادي أحمد الشيباني، **مناطق التجارة الحرة كآلية لتحرير التجارة الخارجية: دراسة عن المنطقة الحرة مصراتة في ليبيا**، مجلة المعرفة، المجلد/العدد خاص، 2020، ص 201.

[2]– منصف بوكليخة وآخرون، ت**حليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 02، 2022، ص 361.

وتعرف التجارة الخارجية على أنها "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[1].

يقصد بالتجارة الخارجية "التحركات الدولية للسلع والخدمات، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من منتجات ضرورية للحياة، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجها لديها"[2].

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها" المعاملات والعلاقات التجارية الاقتصادية التي تتمثل في تبادل السلع والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال في شكل صادرات وواردات".

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فتلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض في السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات –الاستيراد والتصدير– بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، العمالة)، وعلى الأسواق النقدية المالية (الأسواق، النقود والصرف الأجنبي)[3].

- ✓ تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية، بسبب دورها في ربط الدول معا.

---

[1]– مبارك الكوط وآخرون، **أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020**، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 51.

[2]– فايزة بولعجين وصورية عاشوري، **أثر الجودة المؤسسية على انفتاح التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا للفترة 2003-2022**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 31.

[3]– حبيب الرحمان غانس وأحميدة عبيدة، **التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل 08، العدد 03، 2023، ص 231.

- ✓ تدعم القدرة السوقية، من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار.
- ✓ تصنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية.
- ✓ تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قوية، وتعزز من التنمية المستدامة فيها، عن طريق توفير المعلومات الرئيسية والوسائل التكنولوجية المناسبة[1].
- ✓ جلب العملة الصعبة وبالتالي تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي.
- ✓ القضاء على ظاهرة البطالة بتوفير مناصب شغل.
- ✓ تنشيط استعمال العملة المحلية.
- ✓ جلب التكنولوجيا وتطبيق القيم الدولية على الإنتاج المحلي في المناقصة.
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول[2].

ثالثا: أهداف التجارة الخارجية.

إن الغرض من توسيع التجارة الخارجية هو تحقيق عدة أهداف، منها[3]:

- ✓ الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح، إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

---

[1]– يحيى مناصري وعلي مكيد، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص ص 833 834.

[2]– حبيب الرحمان غانس وأحميدة عبيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

[3]– وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2019/2018، ص 07.

- ✓ استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استير اد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- ✓ إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- ✓ نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- ✓ دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- ✓ دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدو ل في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- ✓ دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية نظرياتها وسياساتها

للتجارة الخارجية دور فعال على مستوى الاقتصاد سواء محليا أو دوليا، ومن خلال هذا المطلب سنوضح أهم الجوانب المرتبطة بالتجارة الخارجية، من فروق، نظريات وسياسات.

أولا: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

يكمن الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية في:

1. **اختلاف الوحدات السياسية:** تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية.

2. **اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية:** إن وحدة التعامل النقدي تختلف بخلاف التجارة الداخلية والخارجية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية آلية يقبلها الجميع، أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة وعددها يساوي عدد دول العالم ولا بد من الاتفاق على العملات التي بمقتضاها تتم عمليات التصدير والاستيراد مما ينجر عنها عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء بالنسبة لعملة إصدار النقود أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الداخلي والخارجي[1].

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة[2]، وبالتالي يمكن القول أن أهم أسباب قيام التجارة الخارجية تتمثل في:

- ✓ اختلاف الإمكانيات التي تكفي لانتاج كل السلع والخدمات.
- ✓ اختلاف البيئة بين الدول، مما يؤدي لاختلاف تكاليف انتاج السلع.
- ✓ اختلاف مستويات التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- ✓ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ وجود فوائض للإنتاج قابلة للتصريف.
- ✓ تحقيق حجم هائل من الأرباح قابلة للتصريف.
- ✓ تحقيق حجم هائل من الأرباح في إطار التجارة الخارجية.

---

[1]– حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2012/2011، ص 12.

[2]– نعيمة زيريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تلمسان، 2011/2010، ص 27.

- ✓ رفع مستويات المعيشة للدول[1].
- ✓ اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- ✓ التخصيص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة انتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبير[2].

ثالثا: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية.

تتمثل أهم الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية في[3]:

1. **الأطراف المباشرة:** تتمثل في:

- ✓ **المصدر:** هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.
- ✓ **المستورد:** الذي يقوم بمشروعه في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.
- ✓ **البنوك التجارية:** يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصرية الأجل وهب قروض التي تقل مدتها عن ستة ويطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع).

---

[1]– سعيد أحسن، **محاضرة بعنوان التجارة الخارجية**، مقياس تقنيات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 02–، 2020/2019، ص ص 05 06.

[2]– وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[3]– مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 29 30 32 33.

2. **الأطراف غير المباشرة:** وهي:

✓ **الناقل:** تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثريها على سعر البيع النهائي، ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

✓ **التأمين:** نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التأمين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه.

✓ **رجل العبور:** يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية سياساتها وأدواتها.

أولا: نظريات التجارة الخارجية.

رغبة في تفسير أهم الأسباب والعوامل التي تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول، ظهرت نظريات من أجل الاستناد إليها خلال إعداد الدراسات، **وهي**[1]:

1. **النظريات الكلاسيكية:** اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19على نظريتها، كرد فعل على المذهب التجاري الذي ظهر، والذي يناصر تدخل الدولة في التجارة الخارجية، هذه المدرسة ترى بأن الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط، كما تعتمد على لواء حرية التجارة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أهم نظريات هذه المدرسة نجدها فيما يلي:

✓ نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

[1]– نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011، ص 03-15.

- ✓ نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو.
- ✓ نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.
- ✓ نظرية الطلب المتبادل لمارشال ادجورت.

2. **النظريات النيوكلاسيكية:** تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لتبسيطها، وفرضياتها الغير واقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين فقط، فقي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى، ولكن بثمن نقدي. والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، كما أن النظرية تفترض أيضا، سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف.

- ✓ نظرية وفرة عوامل الإنتاج.
- ✓ نظرية ليونتياف.

3. **النظريات الحديثة:** تعتمد النظرية الحديثة على تنبؤات نموذج(H-O) البسيط على افتراض حالة دولتين، سلعتين وعنصرين؛ وعلى وجه التحديد فإن النظرية مناسبة لتفسير حالات محدودة، تكون فيها دولتين أو مجموعتين من الدول تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية.

- ✓ أسلوب دورة الإنتاج.
- ✓ التجارة الخارجية في ظل منافسة غير تامة.
- ✓ زيادة التنويع في الإنتاج.
- ✓ نظرية تشابه الأذواق.
- ✓ تكاليف النقل والتجارة.
- ✓ الممارسة اللاتنافسية.

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية.

تتمثل سياسات التجارة الخارجية هي[1]:

1. **سياسة حرية التجارة الخارجية:** عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة، المالية أو الكمية، للعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية اليوم قاعدة أساسية من قواعد المنظمة العالمية للتجارة في عصر العولمة إذ تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للنمو في ظل العولمة، فتحرير التجارة الخارجية وفق هذا التوجه يرفع من حجمها ويعزز النمو الاقتصادي والمنافسة، كما يعمل على تحفيز الشركات على ابتكار وتطوير منتجاتها، وتقديم المزيد من سلعها وخدماتها في السوق والحفاظ على أسعار منخفضة وجودة عالية من أجل زيادة حصتها في السوق ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي.

2. **سياسة الحماية التجارية:** هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية استنادا إلى مجموعة من الأدوات التي تقلل من الاستيراد، بغرض حماية الإنتاج الوطني من منافسة صناعات الدول الكبرى، التي تتميز بالتقدم الفني والانتاجي والسياسات الاحتكارية، وعلى الرغم من أن سياسة الحماية التجارية تعتبر من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، إلا أن ظهور دول صناعية جديدة وناشئة اليوم، أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والصراع بين الاتحاد الأوروبي واليابان، جعل هذا المفهوم يتطور إلى ما بات يعرف بالخطر الجديد أو بمصطلح الحمائية الجديدة، وقد لا تتعارض الحمائية الجديدة في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي لا يمكن الوصول للهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة وهو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

[1]– أنيسة بركان، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص ص 27 28.

ثالثا: أدوات السياسة التجارية.

لقد عرفت السياسة التجارية في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا، وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها بالاعتماد على إجراءات ووسائل، **وتتمثل أدوات السياسة التجارية في**[1]:

- ✓ نظام الحصص، حيث تقوم الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني بالكميات وقيمي بالمبالغ النقدية.
- ✓ الخطر أو المنع، والذي يعرف على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع أسواق خارجية معينة، ويشمل الصادرات أو الواردات ويأخذ شكلين رئيسيين.
  - خطر كلي بمنع التبادل التجاري كلية مع الدول الأجنبية، واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي والعيش في عزلة عن العالم الخارجي.
  - خطر جزئي، من خلال قيام الدولة بمنع التعامل مع بعض الأسواق لبعض الدول الأجنبية وخاصة بسلع معينة.
- ✓ تراخيص الاستيراد، والتي تكون مصاحبة لتطبيق نظام الحصص، وتتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتجارة الخارجية.

للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير وفعال في تطوير الاقتصاديات العالمية والبلدان النامية، حيث يظهر تأثيره من خلال مستوى مؤشر التجارة الخارجية، ومنه أصبحت تعتمد هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لحل العديد من المشاكل وتجاوز الكثير من العقبات التي تواجهها.

المطلب الأول: تأثير الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر

1. **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات حيث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يصدر جزء من هذا الناتج بعد تشبع السوق المحلية،

[1]- سعيد أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وتسعى كل الدول إلى اجتذاب هذه الاستثمارات من خلال وضع الضمانات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتشريعي، وتختلف الدول في خصائصها ما يؤدي إلى تباين في حجم الاستثمارات، حيث يتميز هيكل صادرات الدول النامية بعدم تنوعه إذ تسيطر عليه المنتجات الأولية، والأسواق الرئيسية لهذه الصادرات تتمثل أساسا في الدول المتقدمة، أما صادرات الدول النامية مع بعضها البعض فتعتبر ضئيلة، ويؤدي هذا إلى حدوث آثار سيئة على اقتصادياتها، والدخل الوطني في هذه البلدان يتوقف على ما ينتاب الأسواق العالمية لهذه المنتجات الأولية من تقلبات بسبب اعتمادها بدرجة كبيرة على تصدير منتج أولي واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية[1].

2. **أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي، ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، أيضا فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسوق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، إن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع

[1]- صالح أبو القاسم الشيخ وصالح أويابة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020**-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 110.

الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة[1].

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على صادرات الدولة الأم

هناك رأي يزعم غالبا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من صادرات البلد الأم، ولهذا السبب فإن للاستثمار الأجنبي المباشر نتائج سلبية على الاستخدام في البلد الأم وعلى ميزان مدفوعاتها، ومهما كانت مصادر هذا الرأي فإن مجرد كون الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل صادرات معينة للبلد الأم من خلال انتاجها في البلد المضيف لا يتبعه بالضرورة انخفاض في إجمالي الصادرات الكلية للبلد الأم إلى السوق المضيف، بل أن هناك آثار تجارية كلية ناجمة عن روابط التعاقب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بعضها مباشر والآخر غير مباشر، في حين تحل الشركة الأجنبية المنتسبة محل صادرات البلد الأم، فإن ذلك سيولد طلبا على منتجات أخرى، مثل استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطية والخدمات الأخرى من البلد الأم، وتسمى صادرات البلد الأم، وتسمى صادرات البلد الأم هذه بالتجارة المرافقة Associated Trade، للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تتم مباشرة عن طريق الشركة المقر، أو على نحو غير مباشر بواسطة مجهزيها أو شركات مستقلة في البلد الأم، أو شركات من بلدان ثالثة، علما أنه في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي تقوم الشركة الأم بتصدير الأصول الجديدة دفعة واحدة، ثم تصدر السلع الوسيطية، وفي أحيان قليلة تستعيض عن الأخيرة بالشراء من الأسواق المحلية، أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي فيكون التصدير حصرا للأصول الجديدة والأصول غير الملموسة إلى الشركة المنتسبة[2].

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية متشابكان تشابكا يتعذر حله سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أم على مستوى الاقتصاد الكلي وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك، من خلال الروابط التي

---

[1]–دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، تنمية الرافدين، المجلد 86، العدد 29، 2007، ص ص 132 133.

[2]– وليد حفاف، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2019/2018، ص 81.

تربطهما ببعضهما، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية، لتأسيس إطار ذو نهج متسق لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة الخارجية، بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلدنا ملائما لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، وفي نفس الوقت يجب أ، يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات العابرة للقوميات[1].

كما يظهر التأثير من خلال:

أولا: الأثر المباشر

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة نتيجة تخصيصها لميزانيات معتبرة لأنشطة البحث والتطوير، وهو ما يسمح لها بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال قدراتها التسويقية وعقود التصدير، وهو ما يشكل تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: الأثر غير المباشر

يظهر التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة على المنتجات النهائية، إما بسبب عدم استيرادها أو تخفيض وارداتها من تلك المنتوجات، بينما يتوقع زيادة الواردات من السلع الوسيطة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في أسواق الدول المضيفة، وهو ما أكدته عديد الدراسات التجريبية، والتي أثبتت أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك القدرة على زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، حيث توصلت دراسة (Menegaldo and Moustier.2002) التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط خلال الفترة 1985-1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات، أما دراسة (Mainguet and

[1]- هارون العشي، **دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد 01، 2014، ص ص 38 39.

Rugruff.2003) فتطرقت لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في المبادلات الخارجية لدولة المجر، وتوصلت إلى أن الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأكبر من الصادرات للخارج، وهو ما تطور تدريجيا ليصل عام 1998 إلى ما نسبته 85.9% من الصادرات نحو الخارج[1].

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر "بديل للتجارة أو مكمل لها"

يعتمد هذا على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم مراحل الإنتاج جغرافيا، فيكون الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع المحفز للتجارة و متكاملا معها، و من ثم يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية، أما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة ويمثل طريقا لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة، في هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن التجارة.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التجارة أو العكس

هناك عديد من الدراسات وجدت أن العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه، والبعض الآخر وجدها أحادية الاتجاه وعادة ما تكون من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصادرات والواردات، فمن ناحية يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال و المساعدة على نقل التكنولوجيا والمنتجات الجديدة، فضلا عن الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة وتدريب القوة العاملة وتحديث التقنية و المهارات الإدارية والتجارية، ومن ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الدولة المضيفة سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج، حيث في مرحلة الاستثمار الأولي يتم استيراد المعدات و الآلات وتجهيزات الإنشاءات و الخبراء وعادة ما تكون شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها ميول عالية لاستيراد رأس المال والسلع الوسيطة والخدمات التي لا تتوافر بسهولة في الدولة المضيفة،

[1]- هارون بشير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018** الريشة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2022/2021، ص ص 114 115.

وكلها أمور ترفع من قيمة الواردات في الميزان التجاري، وفي المرحلة اللاحقة أثناء عمليات الإنتاج يتوقف الأمر على طبيعة المدخلات ونوع الإنتاج والعلاقة مع الأنشطة الأخرى، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم المواد الخام المحلية والمستلزمات الأخرى محليا فإنه يكون له تأثير سلبي كبير على الواردات، وعلى العكس من ذلك فإذا كان يعتمد على المدخلات المستوردة كالمواد الخام و المهارات البشرية و غيرها من الأصول غير الملموسة فإنه يؤثر على الواردات بشكل إيجابي[1].

[1]– حسان بخيث ومحمد بوزيان، **تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية دراسة حالة الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2017، ص ص 103 104.

خلاصة الفصل:

برز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر هام للتمويل الخارجي، وذلك لما يوفره من خدمات ضرورية في تنمية الاقتصاد، وكذا التخفيف من البطالة من خلال توفير مناصب شغل وتقليل الأعباء والزيادة من حجم المبيعات ...إلخ.

تعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية علاقة متشابكة، وذلك على الصعيدين الكلي والجزئي للاقتصاد، ما يخلف تأثيرا يمس التنمية بشكل ثنائي مشترك وغير مباشر، وذلك من خلال ما يشكلانه من روابط.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي

دراسة حالة في الجزائر للفترة (2000-2023)

تمهيد:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم العوامل التي تحظى بأكثر تأثير على التجارة الخارجية في الجزائر، فبالرغم من أن الجزائر تعتبر بأنها المنتج الأساسي لكل من لنفط والغاز الطبيعي، لكنها أيضا قد عانت من التراجع الكبير الذي مس عائدات النفط خلال السنوات الأخيرة، مما دفعها لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها بغية تنويع اقتصادها.

كما وتعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الجزائر، كونها تمثل مصدرا هاما للإيرادات النقدية وتساهم بشكل كبير في تحسين النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.

تتعامل الجزائر مع الكثير من الدول المختلفة في التجارة الخارجية، حيث تشكل هذه الدول الشركاء التجاريين للجزائر. كما تواصل العمل جاهدة في تحسين بيئة الاستثمار وتطوير الصناعات الوطنية وكذا توسيع قاعدة التصدير لتعزيز التجارة الخارجية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

- ✓ الاستثمار في الجزائر.
- ✓ التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كورونا (2019-2021).
- ✓ أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2022).

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات وتدابير لتوفير الإطار المؤسسي اللازم لجذب هذا النوع من الاستثمارات، بالإضافة لما تتوفر عليه من فرص ومجالات مناسبة لتحقيقه، وبالرغم من ذلك إلا أنها تواجه العديد من العقبات والعراقيل التي تحول دون السماح لها بالتوسع والنجاح على المدى البعيد.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في سعيها لتشكيل إطار مؤسساتي متكامل من أجل التسيير الحسن للاستثمارات واستقطاب المزيد من الدول الاستثمارية الأجنبية، أسست الجزائر مجموعة من المؤسسات والتي سنتناولها من خلال هذا المطلب.

أولا: الوكالة الوطنية للاستثمار(ANDI)

أُنشئت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار، في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال التسعينيات، وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. في البداية، تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التيسير والترويج ودعم الاستثمار في البداية، وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار من 1993 إلى 2001، ثمANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي تتولى المهام التالية:

- ✓ استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية
- ✓ إعلام المستثمرين من خلال موقعه على الإنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- ✓ يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- ✓ ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- ✓ يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

✓ يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين[1].

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأمام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية[2].

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

جاء إنشاء مجلس وطني للاستثمار لأجل توحيد اتخاذ مركز القرار، وحتى يتمتع الجهاز بمصداقية، حدد الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 الجهة التي سينشأ لديها وهي الوزير المكلف بالصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، كما يعد المجلس الوطني للاستثمار جهاز ذو اختصاص وطني، يضم مجموعة من القطاعات لها علاقة بمجال الاستثمار، ولا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، وأن قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة إلى المستثمر وإنما توجه إلى السلطات الوصية لتنفيذ النصوص الخاصة بترقية الاستثمار، منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[3].

ثالثا: الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central)

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة

---

[1]- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.industrie.gov.dz/andi، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 22:05.

[2]- صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 138.

[3]- محمد إقلولي، **عن دور المجلس الوطني للاستثمار**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 01، 2016، ص 09.

الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشروع[1].

رابعا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، في أبريل 2007 لتعزيز الاستثمار، وهي مؤسسة عامة ذات طبيعة صناعية وتجارية (EPIC) تخضع لإشراف وزارة الصناعة، يتم إدارة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، من قبل مجلس إدارة مكون من اثني عشر عضوا، وتتمثل مهامها في:

- ✓ الإدارة والترويج والوساطة وتنظيم الأراضي.
- ✓ المهام المنفذة في إطار تشجيع الاستثمار.
- ✓ الوساطة العقارية.
- ✓ الإدارة بالاتفاق وبالنيابة عن المالك مهما كان الوضع القانوني للعقار.
- ✓ المراقبة والمعلومات.
- ✓ تقوم الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بإبلاغ هيئة اتخاذ القرار المحلية المعنية بأي بيانات تتعلق بالعرض والطلب على الأراضي والعقارات واتجاهات سوق الأراضي وآفاقها.
- ✓ تنظيم سوق الأراضي والعقارات للمساهمة في ظهور سوق الأراضي المعدة للاستثمار[2].

خامسا: صندوق دعم الاستثمار

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها

[1]- صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2]- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.industrie.gov.dz/aniref، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 23:48.

لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل بيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء تعبيد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين[1].

المطلب الثاني: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر

لا يتم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بتوفير عوامل تشجعه على ذلك، و على غرار بعض الدول المختلفة المحظوظة تحظى الجزائر على العديد من المزايا والخصائل خصوصا ذات الجانب الطبيعي، و التي تعززت حديثا بتوجه جلي نحو مساندتها بمجموعة من الإجراءات على سبيل المثال التنظيمية، التشريعية أو الإصلاحات الهيكلية المحفزة على استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر، و عليه تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة من أجل استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية وهذا عن طريق تجهيز وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب وكذا القيام بترويجه والسعي إلى استغلال قطاعات استراتيجية وجعلها محل اهتمام أغلب المستثمرين الأجانب.

أولا: القطاع الصناعي

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه وبوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات كيميائية معدنية، ويتفرغ قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الأجهزة الكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود، الخشب وصناعة البناء وغيرها.

ثانيا: القطاع الزراعي

للزراعة في الجزائر مركزا مهما في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد، فهي تمثل موردا مهما يساهم في خلق القيمة المضافة والتخفيف من البطالة وتحقيق الوفرة من السلع الغذائية والزراعية، وتمتلك الجزائر أراضي زراعية خصبة صالحة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية من حبوب وفواكه وخضر متنوعة على امتداد مساحتها الجغرافية من السهوب والهضاب، إذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية

[1]- صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 140.

من الأمن الغذائي، من خلال تطوير القطاع وزيادة انتاجيته، بالاعتماد على التكنولوجيا والمكننة والطرق الحديثة وهذا بتشجيع نقل المعارف والخبرات وفتح الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: القطاع السياحي

تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلة والجاذبة للسياح، وهو ما يؤكده الواقع، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب استثمار أجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام، والاستثمار المحلي على النهوض بالقطاع، وذلك يوضح خطط واضحة لتطوير قطاع السياحة تعتمد على تطوير وتأهيل الاستثمار في القرى السياحية المتميزة، وبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع[1].

رابعا: الطاقات المتجددة

يتجه نمو سوق الطاقة المتجددة بالجزائر إلى تفضيل تطبيقات الطاقة الشمسية دون غيرها من مصادر الطاقات الأخرى، وهذا راجع للعوامل المتعلقة بنجاعة استخدام تكنولوجياتها وانخفاض تكاليف استغلالها، حيث يصبو برنامج الاستثمار لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة إلى الوصول إلى ما قدرته 22000ميغاوات وات بحلول سنة 2030 يتم حقنها في الاقتصاد الوطني من خلال مرحلتين، تسمح فيها المرحلة الأولى إنتاج ما سعته 4000 ميغاوات ما بين سنوات 2015 و 2020 ،أما المرحلة الثانية فتطمح للوصول إلى ما معدله 17475 ميغاوات من الطاقة الكهربائية النظيفة مع إمكانية التصدير نحو الأسواق الأوروبية، حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب الوطني على الكهرباء خلال المرحلة الأولى السابقة إلى 27800 ميغاوات والتي سيتم تغطية ما نسبته 27 % من هذا الطلب من المصادر المتجددة[2].

خامسا: قطاع الإعلام والاتصال

[1]- عبد الكريم الطيف وفاطيمة كوراد، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 146.

[2]- أحلام زواوية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي المستدام دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2012)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 09.

اهتمت الجزائر بتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال وجعلها من أولويات سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم ترتيبها من طرف الهيئة الدولية للاتصالات ضمن البلدان الذين أنجزوا تقدما محرزا في هذا ا ال، ومن بين هذه الإنجازات وصلة الألياف البصرية بين الجزائر-عين قزام، والبحرية وهران-فالنسيا، وقطاع الاتصالات اللاسلكية كشبكة الهاتف النقال الذي استقطبت استثمارات عربية مثل المؤسسة المصرية (أوراسكوم) والمؤسسة الوطنية الكويتية.

سادسا: قطاع الأشغال العمومية

يعتبر هذا القطاع محرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الشغل، وتنشيط باقي القطاعات الأخرى، ومن خلال مختلف برنامج الإنعاش الاقتصادي، قامت الجزائر بتطوير الهياكل القاعدية من خلال بعث واستكمال المشاريع الضخمة مثل الطريق السيار شرق غرب والطريق العابر للصحراء، وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة مثل مشروع عدل 2001 و2002 و2013 الذي فتح المجال لفتح فرص استثمار كبيرة أمام الشركات الأجنبية الصينية والتركية والمصرية والفرنسية وغيرها للمشاركة في انجاز هذه المشاريع والاستفادة من خبرتها وامكانياتها في مجال البناء والتشييد، وتوفير مناصب شغل هامة وانعاش قطاعات أخرى تابعة لهذا القطاع.

سابعا: حجم السوق

يبلغ سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة وهي تستورد العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتجهيز، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـــ 4846.4 دولار سنة 2016.

تتوفر الجزائر على موقع استراتيجي هام، فهي تجاور الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية حيث تحد الجزائر سبع (07) أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا) علاوة على الانضمام المرتقب لاتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.

ثامنا: البنية التحتية

بالنسبة إلى السكك الحديدية هناك 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و2380كلم^2 هي في طور الإنجاز، إضافة إلى شبكة من الطرق البرية قدرت ب 112696كلم^2 منها29573 من الطرق الوطنية،

أما الموانئ فتملك الجزائر 45 مرفق بحري منها 11 ميناء يقدم مختلف الخدمات، وميناءين للنفط و31 مناء للصيد، أما في المجال الجوي فنجد 36 مطار منها 16 مطار دولي، وفي المحيط التقني نجد 2500000 متخرج ومتحصل على شهادة منذ 1962 من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا[1].

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر العديد من المعوقات، نذكر منها[2]:

- ✓ تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين.
- ✓ عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49مثلا)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة.
- ✓ قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلا)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.
- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.
- ✓ تتسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.
- ✓ الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.

[1]- عبد الكريم الطيف وفاطيمة كوراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

[2]- مختار بونقاب وزواويد لزهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

✓ غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

بالإضافة إلى[1]**:**

✓ **غموض السياسات:** رغم تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية وتطويرها إلا أن بعض النصوص القانونية مازالت غير واضحة للمستثمرين، إضافة إلى التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال خصخصة المؤسسات الاقتصادية.

✓ **مشكلة التمويل:** هذا العائق سببه المباشر تخلف النظام البنكي الجزائري وسيطرة القطاع العمومي وهيمنته، وغياب مصادر تمويلية أخرى فعدم فعالية بورصة الجزائر، جعل من عملية تمويل المشاريع الاستثمارية جد بطيئة، حيث اقتصرت فقط على القروض الممنوحة من طرف البنوك.

[1]– عبد الكريم الطيف وفاطيمة كوراد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 154 155.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تأثرت الجزائر بشدة بجائحة كوفيد-19 خلال الفترة من 2019 إلى 2021، وتم تطبيق إجراءات صارمة للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنتطرق أولا إلى قوانين الاستثمار إبان مرحلة الاقتصاد الموجه والتي تجسدت خلال فترتين، يمكن توضيحها كالتالي:

أولا: فترة الستينات: حيث قد صدر خلال هذه الفترة قانونين كالآتي:

1. **قانون الاستثمار الصادر سنة 1963:** وهو القانون 277/63 الصادر 1963/07/26، ومما حوى هذا القانون أنه كان موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، وقد خول لهم ضمانات منها ما هو عام بجميع المستثمرين ومنها منهم خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.
2. **قانون الاستثمار لسنة 1966:** بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكالا والضمانات الخاصة به والموسوم بالقانون 284/66 المؤرخ في 1966/09/15، حيث يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، إذ يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 284/66، والمرتكز على مبدأين أساسين، وهما:

✓ **المبدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر وذلك بالتمييز بين القطاعات الاقتصادية الحيوية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، حيث تكون للدول الأولوية في الاستثمار في القطاعات الحيوية وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من القانون.

✓ **المبدأ الثاني:** يتعلق بمنح الضمانات والامتيازات، حيث تخص امتيازات الاستثمار الأجنبي ويكون النظام الجاري للامتيازات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص[1].

[1]- سيد أحمد مجاهد، **الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر –مقاربة تحليلية–**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2020، ص ص 292 293.

ثانيا: فترة الثمانينات: في هذه الفترة عرفت الجزائر ثلاث قوانين للاستثمار، حيث تم رفع شعار "من أجل حياة أفضل".

1. **القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني:** صدر القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الذي كن موجها لرؤوس الأموال الوطنية أين حدد فيها المشرع شروط إنجاز المشاريع الاستثمارية (استثمارات الإنشاء أو التوسيع)، حيث ألزمها بالحصول على اعتماد مسبق يمنح وفق شروط وأولويات وحاجيات التنمية الوطنية وتتلخص هذه النشاطات في نشاطات خدمات التوزيع الصناعي وصيانة التجهيزات الصغيرة وميادين الصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة....إلخ، إضافة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكملة لانتاج القطاع العام.
2. **القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها: صدر** القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، بغية تحقيق لشراكة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية لأن الشركات المختلطة الاقتصاد تنشأ من خلال اشتراك رأس المال المحلي للدولة المضيفة للاستثمار مع رساميل مستوردة.
3. **القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية:** أمام تفاقم الأزمة التي عانت منها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول قررت الدولة فتح المجال أماما المؤسسات العمومية الاقتصادية، عن طريق تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإرساء قواعد اقتصاد السوق، بيد أنه صدر القانون رقم 88-25 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية[1].

بعد ذلك سنتطرق إلى قوانين الاستثمار في ظل الاقتصاد الحر، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

أولا: قوانين الاستثمار الصادر في التسعينات:

1. **قانون النقد والقرض 10/90:** جاء القانون 10/90 المرؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض مكملا لمسيرة الإصلاح المصرفي في الجزائر، إذ يعتبر هذا القانون نقلة فعلية للنظام المصرفي الجزائري

[1]- جلال عزيزي، **محاضرات في مادة قانون الاستثمار**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، السنة الأولى ماستر، قانون أعمال، جيجل، 2020/2019، ص 18.

فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصاريف الأجنبية[1].

2. **المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار:** يعتبر أول قانون استثمار خاص بالاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية بإقامة مشاريع اقتصادية خاصة بإنتاج السلع والخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو أي شخص معين صراحة بموجب نص تشريعي (.....)، بصدور هذا القانون تم إلغاء جميع القوانين السابقة كقانون رقم 13/82 والقانون رقم 25/88 بالإضافة إلى الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184 من القانون رقم 10/90[2].

3. **الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار:** صدر الأمر 03/01 بتاريخ 20 أوت 2001، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية، جبائية، جمركية بالإضافة إلى تنبيه أربعة مبادئ هامة هي: مبدأ الحرية، رفع القيود الإدارية، عدم االلتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي[3].

4. **القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:** يعتبر آخر قانون منظم للاستثمارات في الجزائر صدر بعد التعديل لدستوري لسنة 2016 بموجب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، أعاد المشرع من خلاله تنظيم إجراءات وشروط إنجاز المشاريع الاستثمارية، مع منح حوافز وامتيازات وضمانات أكثر للمستثمرين، شهد هذا القانون تعديل طفيف بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2018، وهو القانون المطبق حاليا[4].

[1]- سيد أحمد مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[2]- جلال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3]- سيد أحمد مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[4]- جلال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

استنادا إلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، كشفت تلك الأخيرة عن اختلاف وتعدد وتنوع المصادر المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تم إنجازها، حيث قد تشاركت العديد من الدول بالاستثمار في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001.

الوحدة: مليون دينار.

البلد	العدد	النسبة%	المبالغ	النسبة%
ألمانيا	1	2	22	-
U.S.A	1	2	56	-
السعودية	2	5	1.970	2
بلجيكا	1	2	8	-
كندا	1	2	11	-
الصين	3-	7	46	-
مصر	1	2	98.040	83
إسبانيا	1	2	81	-
فرنسا	9	21	720	1
بريطانيا	1	2	90	-
إيطاليا	7	16	1696	1
الأردن	3	7	1702	1
قطر	1	2	359	-
سويسرا	2	5	82	-
سوريا	5	12	182	-

تونس	1	2	59	-
تركيا	1	2	80	-
إنجلترا	1	2	15	-
الهند	1	2	13.600	11
المجموع	43	100	1180819	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 12:47.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه هناك العديد من الدول التي شاركت بالاستثمار في الجزائر، بغض النظر عن ضعف حجم استثماراتها كونه يعتبر محدودا، حيث قد بلغ مجموع الدول المشاركة والتي لا يتجاوز عدد مشاريعها 10 مشاريع استثمارية 17 دولة، والملاحظ أن أغلب مشاريعها يتراوح بين 01 إلى 03 مشاريع، وذلك من بين 19 دولة مشاركة، ومنه نستنتج أن غالبية الدول المصدر لاستثماراتها إلى الجزائر تعرف نسبة ضئيلة حيث لا يتجاوز عدد مشاريعها المشروع الواحد أو مشروعين وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02-01): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001.

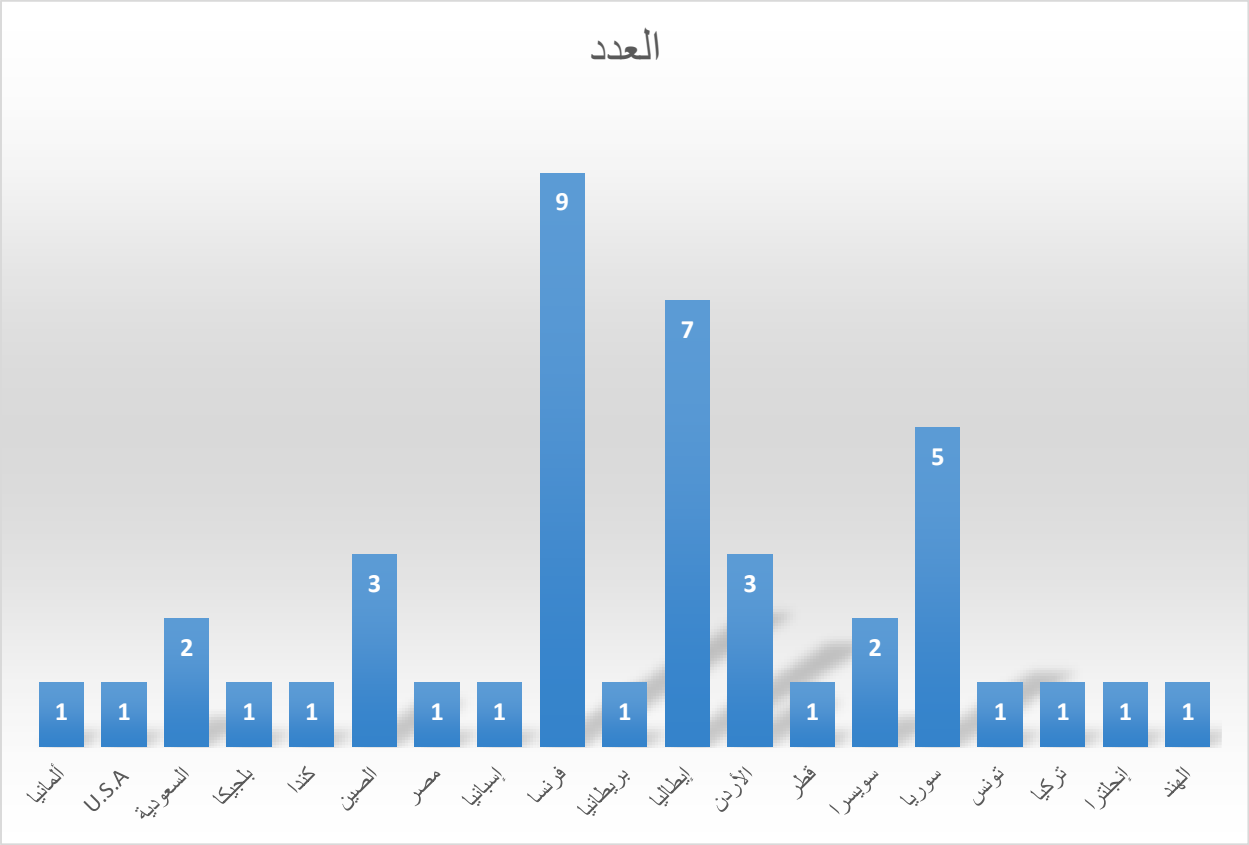

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

الجدول رقم (02-02): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002/ 2014.

الوحدة: مليون دينار.

البلد	العدد	النسبة%	المبالغ	النسبة%
أوروبا	316	56.03	839295	35.65
الاتحاد الأوروبي	238	42.2	519485	22.07
آسيا	53	9.39	115219	4.89
أمريكا	10	1.77	63171	2.68

الدول العربية	171	30.32	1243455	52.82
أستراليا	1	0.17	2974	0.12
دول أخرى	13	2.30	89985	3.82
المجموع	564	100	2354099	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 13:00.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن الدول الأوروبية تتصدر المستثمرين الأجانب، وهذا خلال الفترة الممتدة بين (2000-2014)، وذلك من حيث عدد المشاريع والتي قدرت بـــ 613 مشروع، أي ما نسبته 56% من مجموع المشاريع الممنوحة، لتأتي الدول العربية بعدها بـــ 171 مشروعا، هذا من جهة عدد المشاريع الممنوحة.

أما من جهة القيمة (المبالغ)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية إلى الجزائر يحتل المرتبة الأولى وهذا بقيمة 12431455 مليون دينار، أي ما نسبته 53% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الجزائر وهي النسبة الغالبة، لتأتي بعدها الدول الأوروبية بما نسبته 36% من قيمة تلك الاستثمارات.

هذه البيانات، أكدت أن الدول العربية والأوروبية هي منبع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر، بينما مجموع ما تبقى من دول فهي لا تساهم إلى بنسبة ضئيلة تمثل تقريبا 11.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الشكل رقم (02-02): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2001.

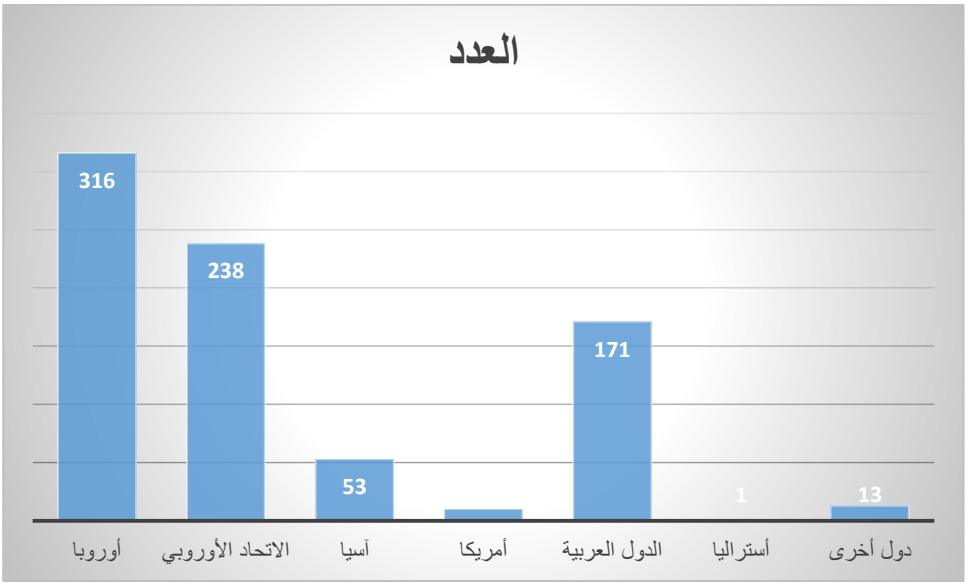

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

الجدول رقم (02-03): توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2002/ 2014.

الوحدة: مليون دينار.

القطاعات	العدد	النسبة%	المبالغ	النسبة%
الزراعة	9	1.60	5495	0.23
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55
بناء وأشغال	95	16.84	59713	2.54
سياحة	10	1.77	462619	19.65
خدمات	100	17.73	97145	4.13
الصحة	6	1.06	13573	0.58
الاتصالات	1	0.18	89411	3.80

المجموع	564	100	2354099	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 13:00.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تركز في قطاع الصناعة، كونه يتضمن قطاع المحروقات، كونه يعتبر أبرز وأهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وإلى وقتنا الحالي لا يزال قطاع المحروقات محتلا الصدارة كونه يعد عاملا جاذبا للعديد من الشركات الأجنبية في شتى المجالات.

وقد استولى قطاع الصناعة على غالبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة سابقة الذكر.

الشكل رقم (02-03): توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2002/2014.

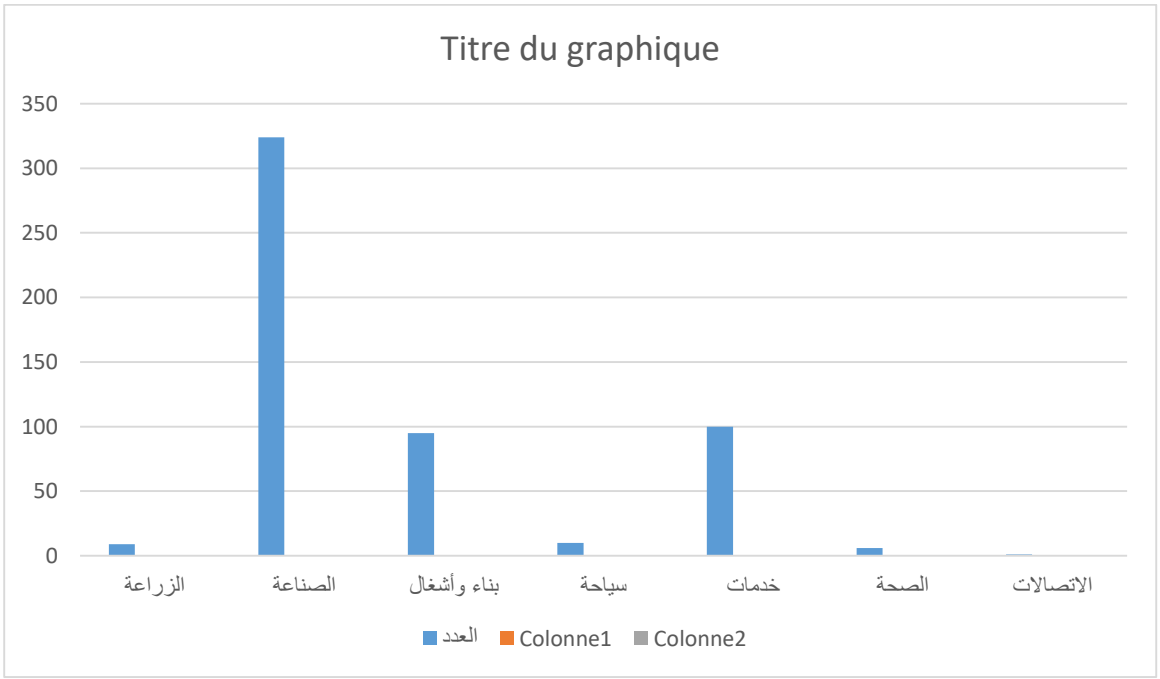

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

خلال فترة (2019-2020):

بالعودة إلى الأرقام، فإن معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد من بين أكثر المؤشرات تدهورا، إذ انخفض هذا الاستثمار الأجنبي بنحو 19 في المئة، وسجل تراجعا من مليار و382 مليون دولار عام 2019 إلى مليار و125 مليون دولار عام 2020، في حين تبقى أهم الاستثمارات تسجل في قطاع المحروقات، بسبب غياب استراتيجية عامة في مجال الاستثمار تضمن خلق شراكات مربحة مع الأجانب، وعدم استقرار القوانين وعدم ثباتها بشكل يبعث على الثقة في نفوس المستثمرين، إضافة إلى البيروقراطية الإدارية التي تعتبر معرقلا أساسيا لتدفق الاستثمارات الأجنبية[1].

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الجدول رقم (02-04): يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفق الخارج (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	0,02
2001	0,01
2002	0,17
2003	0,04
2004	0,28
2005	0,05
2006	0,06
2007	0,10
2008	0,18

[1]- علي ياحي، **الجزائر تراهن على استثمارات أجنبية تستقطبها علاقاتها الخارجية**، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/، تاريخ النشر: 2022/07/01، 10:41، تاريخ الاطلاع: 2023/05/08، 16:00.

0,15	**2009**
0,13	**2010**
0,26	**2011**
-0,01	**2012**
-0,12	**2013**
-0,00	**2014**
0,06	**2015**
0,02	**2016**
-0,00	**2017**
0,48	**2018**
0,01	**2019**
0,01	**2020**

المصدر: البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 00:05.

تعد القيم المذكورة في الجدول أعلاه من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفق الخارج على الاقتصاد الجزائري على مدى 20 عاما، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

وفيما يلي تحليل لهذه النتائج:

- ✓ في الفترة من 2000 إلى 2003 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة نسبيا وكان صافي التدفق الخارج مرتفعا، وهذا يمكن تفسيره بسبب تحويل رؤوس الأموال من الاستثمارات المحلية إلى الاستثمارات الخارجية.
- ✓ في عام 2004، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، وانخفض صافي التدفق الخارج. وهذا يعكس الثقة المتزايدة في الاقتصاد والسوق المالية المحلية.
- ✓ يتضح أيضا أن صافي التدفق الخارج كان مرتفعا نسبيا في عام 2004 و2011، على الرغم من تراجعه في العديد من الأعوام الأخرى.

✓ في الفترة من 2005 إلى 2010 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متقلبة ومتباينة، وكان صافي التدفق الخارج مرتفعا، وهذا قد يعكس عوامل مختلفة مثل التباين في أداء الاقتصاد المحلي والسياسات الحكومية.

✓ في الفترة من 2011 إلى 2018، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مستمر وكان صافي التدفق الخارج مرتفعا في بعض السنوات ومنخفضا في البعض الآخر. ويمكن تفسير ذلك بأن الاستثمار الأجنبي يعكس الثقة المتزايدة في الاقتصاد المحلي والسوق المالية، في حين أن الصافي التدفق الخارج يعكس عوامل مختلفة مثل سياسات الحكومة والتحويلات المالية.

✓ يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر شهد تقلبات كبيرة على مدى الفترة المذكورة التي تراوحت بين 2014 و2018.

✓ يشير الارتفاع الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018 إلى أن هناك اهتماما متزايدا بالاستثمار في الجزائر.

✓ في الأعوام الأخيرة، وبالتحديد في الفترة بين عامي 2014 و2019، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في حالة تراجع.

✓ في الفترة من 2019 إلى 2020، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكان صافي التدفق الخارج منخفضا، وهذا قد يعكس الآثار الاقتصادية السلبية

وبشكل عام، يمكن استنتاج أن الجزائر تواجه تحديات اقتصادية مستمرة على مدى العقود الأخيرة، وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأعوام، إلا أنها لم تحقق تقدما كبيرا في هذا المجال على مدى الفترة المذكورة في الجدول. كما نستنتج أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر تستخدم كمؤشر لقوة الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهي تقاس عادة كنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وتعكس الأرقام المذكورة أعلاه والموضحة في الشكل الآتي تقلبات في قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية على مر السنوات بالجزائر.

الشكل رقم (02-04): يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر

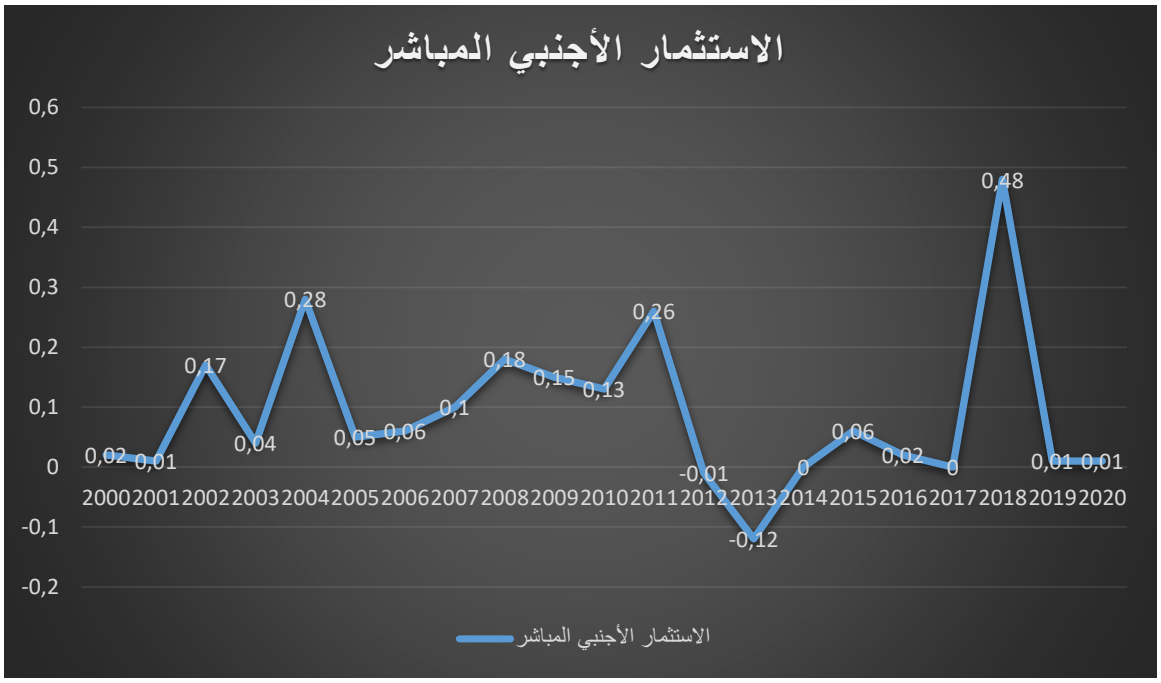

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال جائحة كورونا

أقر مخطط الإنعاش الاقتصادي للحكومة والخاص بفترة 2020-2024 بضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تراجع تدفقه إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021، وذلك حسبما أشار إليه بنك الجزائر في تقريره الاقتصادي عن الاتجاهات النقدية والمالية، في النصف الأول من عام 2021، إذ بلغ 403 مليون دولار، مقابل 504 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق[1].

والجزائر ليست في منئ عن آثار جائحة كورونا، حيث لم تكن سنة 2020 سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة تذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا[2].

[1]- نوال بن خالدي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة covid 19**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 506.

[2]- فاطمة الزهراء طلحي، **واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الملد 05، العدد 02، 2022، ص 1249.

فقد كشف تقرير بنك الجزائر بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن تراجع طفيف بالمقارنة مع ما تم تسجيله خلال السداسي الأول من العام الفارط، وهو نفس الاعتراف الذي وقف عليه مخطط الإنعاش الذي أقرته حكومة الوزير الأول، حيث ورد في مضمونه أن البلد بات يستقطب عددا متواضعا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع ما تم تسجيله دول شمال إفريقيا، حيث تقتصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو بلادنا على قطاع الطاقة، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد.

قد شهدت تراجعا تدريجيا لتنتقل من 2.3 مليون دولار عام 2010 إلى 1.38 مليون دولار سنة 2019، بل شهدت الجزائر غيابا للاستثمارات سنة 2015 بعد أزمة البترول لسنة 2014.

وفي تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بعام 2021، ورد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تراجعا مقدرا بـــ 0.35% في جانفي من سنة 2019، ثم بعد ذلك حقق نسبة إيجابية في نهاية 2019 بـــ 0.27%، لتستمر هذه النتيجة إلى غاية السداسي االأول من 2020 بنسبة 0.31 %، لكن بعد ذلك وبسبب تداعيات جائحة Covid 19 بدأ يسجل مرة أخرى في السداسي الثاني من نفس السنة تراجعا بنسبة 19% لتبلغ قيمتها 1.125 مليون دولار مقابل 1.382 مليون دولار في 2019.[1]

[1]- نوال بن خالدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 506

المبحث الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2022)

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى العوامل التي تؤثر على التجارة الخارجية في الجزائر، حيث يمكن أن تساعد على زيادة صادرات البلد وتحسين ميزان المدفوعات، ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تتمتع بموارد طبيعية كبيرة مثل النفط والغاز، مما يجعلها مغرية للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من خلال الجدول أدناه سنوضح أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة المحددة.

الجدول رقم (02-05): مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المؤشرات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التجارة السلعية/PIB	56.94	53.30	60.49	60.36	58.47	57.22	56.88	53.51
صادرات السلع والخدمات/PIB	41.17	47.20	38.44	38.78	36.89	33.21	30.52	23.56
واردات السلع والخدمات/PIB	21.35	24.07	31.42	28.60	28.45	30.40	31.98	36.78
مؤشر التغطية	141	226	141	155	142	118	107	73
مؤشر الانفتاح التجاري	62.52	71.27	69.86	64.47	65.40	63.60	62.36	60.35

المصدر: حفيظ إلياس وبلقاسم بن علال، **التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والغرب: ما هي أهم الدروس المستفادة؟**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 115

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تقلبات في مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة المذكورة، وفيما يلي تحليل لكل مؤشر على حدة:

1. **حجم التجارة السلعية / الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** يشير هذا المؤشر إلى نسبة حجم التجارة الخارجية لحجم الاقتصاد الجزائري.

✓ يشير هذا المؤشر إلى نسبة حجم التجارة الخارجية لحجم الاقتصاد الجزائري.

✓ تراجع المؤشر قد يشير إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال التجارة الخارجية.

2. **صادرات السلع والخدمات/ الناتج المحلي الإجمالي(PIB):** يشير هذا المؤشر إلى نسبة الصادرات من الاقتصاد الجزائري بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي.

✓ يلاحظ أن المؤشر انخفض بشكل ملحوظ في الفترة من 2005 إلى 2015.

✓ هذا التراجع قد يشير إلى صعوبات في تصدير المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية، وبالتالي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي للبلاد.

3. **واردات السلع والخدمات / الناتج امحلي الإجمالي (PIB):** يشير هذا المؤشر إلى نسبة الواردات من الاقتصاد الجزائري بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي.

✓ يلاحظ أن المؤشر ارتفع بشكل ملحوظ في الفترة من 2000 إلى 2015.

✓ هذا الارتفاع قد يشير إلى زيادة الاعتماد على الواردات والاستيرادات في الاقتصاد الجزائري، وقد يؤثر سلبا على التوازن التجاري والنمو الاقتصادي.

4. **مؤشر التغطية:** يشير هذا المؤشر إلى القدرة على تغطية واردات الجزائر بالصادرات، ويلاحظ أن المؤشر كان مرتفعا في عام 2005 و2011، ولكنه تراجع بشكل حاد في السنوات التالية، وخاصة في عام 2015، حيث بلغت نسبة التغطية 73 فقط، مما يعكس صعوبات اقتصادية تواجه البلاد.

5. **مؤشر الانفتاح التجاري:** يشير هذا المؤشر إلى حجم التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ويلاحظ أن المؤشر كان مرتفعًا في عام 2005 و2010، ولكنه تراجع بشكل طفيف في السنوات التالية، وخاصة في عام 2015، حيث بلغت نسبة الانفتاح التجاري 60.35 فقط.

المطلب الثاني: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2022)

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف دول العالم تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وذلك لما له من دور هام في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة.

وقد أسفر تحرير الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1995 وتعديل قوانين الاستثمار على نتائج ايجابية من حيث تدفق الاستثمار المباشر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا عام، 2002.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا خلال الفترة (2003-2010) مع تراجعها بنسب طفيفة خلال سنتي 2007 و2010، وهذا النمو الاستثماري له أسباب عدة أهمها:

- ✓ استقرار سياسي واقتصادي في الجزائر، وتحسن مستمر للأوضاع الأمنية.
- ✓ تحسن المؤشرات الاقتصادية لاسيما التحكم في المديونية ونسبة التضخم.
- ✓ تقدم البرامج الخماسية للتنمية الاقتصادية (2001-2004) و(2005-2009)[1].

المطلب الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كورونا

تعتبر الجزائر من الدول النفطية الرئيسية في إفريقيا والعالم، وتعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وبسبب جائحة كوفيد-19 التي ضربت العالم في عام 2020، شهدت التجارة الخارجية للجزائر تراجعا في الإيرادات.

وفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية خلال عام 2020 نحو 26.3 مليار دولار أمريكي، بانخفاض بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق، وتراجعت الواردات الجزائرية بنسبة 16% لتصل إلى حوالي 32.2 مليار دولار أمريكي.

[1]- طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 211 212.

ويعزى هذا التراجع في الصادرات إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، التي تراجعت بنسبة كبيرة بسبب جائحة كوفيد-19 وتراجع الطلب على النفط في العالم. كما أن تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي التي اتخذتها الدول العالمية للحد من انتشار الفيروس أثرت على التجارة العالمية بشكل عام.

وفي عام 2021، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الجزائرية. ووفقا لمصادر حكومية جزائرية، فإن صادرات النفط والغاز للجزائر بلغت 16.6 مليار دولار أمريكي في الأشهر الستة الأولى من عام 2021.

علاوة على ذلك، فإن الجزائر تسعى لتنويع اقتصادها وتحسين التجارة الخارجية عن طريق تعزيز صادرات السلع الأخرى بخلاف النفط والغاز، وقد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات لتعزيز التجارة مع دول الأجنبية.

خلاصة الفصل:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية للدول، ويعتمد ذلك على عدة عوامل، بما في ذلك طبيعة الاستثمارات والسياسات الحكومية المعمول بها.

فيما يتعلق بالجزائر، فقد شهدت الفترة من عام 2000 حتى عام 2022 تدفقات متفاوتة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان هناك تأثير ملحوظ على التجارة الخارجية، ومن الملاحظ أيضا أن الجزائر تعد وجهة جذابة للاستثمار في قطاع النفط والغاز، ولذلك فإن العائدات من هذين القطاعين تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الصادرات غير النفطية أيضا، وهذا يعتمد على طبيعة الاستثمارات، على سبيل المثال، إذا كان الاستثمار يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية في الصناعات الأخرى غير النفطية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات.

من الصعب تحديد تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر بشكل دقيق، حيث أن هذا التأثير يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك السياسات الحكومية والظروف الاقتصادية العالمية، ومع ذلك، فإن الدراسات تشير إلى أن تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الاستثمارات في الصناعات الأخرى غير النفطية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات وتعزيز التجارة الخارجية في الجزائر.

خاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية نظرا لعدم سد مصادر التمويل الداخلي من أجل إحداث تنمية اقتصادية، وتعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الرئيسة التي تؤثر على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية والزراعية وتحسين مستوى المعيشة في الدول المضيفة، وبالتالي، يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر.

وفي الفترة من 2000 إلى 2022، شهدت الجزائر تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة مثل الطاقة والتعدين والصناعات التحويلية والخدمات، وتميز هذا الاستثمار بزيادة حجم الإنتاج والتصدير وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة من الشركات الأجنبية، كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتحسين مستوى الدخل.

يمكن أن تتأثر التجارة الخارجية بالتدفقات الأجنبية المباشرة بطرق مختلفة، فقد يؤدي ارتفاع حجم الإنتاج والتصدير إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وتحسين سعر الصرف، مما يجعل المنتجات الجزائرية أكثر تنافسية على الصعيد الدولي، ومن ناحية أخرى، قد يؤدي زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات المستوردة إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات وتقليل صافي التجارة الخارجية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج الفرضيات كالتالي:

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار قائم على أساس علاقة طويلة الفترة.
- ✓ هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على اتجاهات التجارة الخارجية.
- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على التجارة الخارجية.
- ✓ يمكن أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

وقد توصلنا من خلال الجانب النظري إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ✓ تعد التجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات حيث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية متشابكان تشابكا يتعذر حله سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أم على مستوى الاقتصاد الكلي وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك، من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما.

✓ تسعى الدول من خلال القيام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوصول إلى أهدافها المتمثلة في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة، والرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

✓ يعود نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر عدد من العوامل المختلفة.

✓ توفر الدولة على بيئة مناسبة للاستثمار يدفعها إلى احتلال مراكز بارزة بين الدول.

✓ الجزائر دولة تستقطب الاستثمارات لكن بعدد قليل كونها لا تحظى بمناخ وبيئة استثمارية جيدة، وذلك لما تواجهه من عراقيل وعقبات كثيرة.

أما من خلال الجانب التطبيقي فقد توصلنا إلى:

✓ اختلاف وتعدد وتنوع المصادر المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تم إنجازها، حيث قد تشاركت العديد من الدول بالاستثمار في الجزائر.

✓ الدول الأوروبية تتصدر المستثمرين الأجانب، وهذا خلال الفترة الممتدة بين (2000-2014).

✓ إن استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كورونا تأثر سلبا كما حدث في العديد من الدول حول العالم.

✓ يتوقف نجاح استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال جائحة كورونا على القطاع الذي يتم الاستثمار فيه.

✓ تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى العوامل التي تؤثر على التجارة الخارجية في الجزائر.

✓ يمكن أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الجزائر، فمن خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية، يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تزيد من القدرة التنافسية للشركات المحلية وتعزز صادراتها إلى الأسواق العالمية.

وفي ظل ما توصلنا إليه من نتائج، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

✓ على الجزائر القيام بإنشاء رؤية اقتصادية واضحة.

✓ يجب على الجزائر أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.

- ✓ يجب أن تهيئ الجزائر مناخا ملائما لتتمكن من جذب الاستثمارات لرفع مكانتها الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بالجزائر.
- ✓ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحرير التجارة الخارجية بالجزائر.
- ✓ الاستثمار الأجنبي كأداة لتنمية المبادلات الخارجية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

ثانيا: المقالات

2. أحلام زواوية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي المستدام دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2012)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 01، 2016.

3. أحمد ضيف، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته**، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015.

4. الطاهر زواقري وآخرون، **الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 01، العدد 03، 2014.

5. الهادي رحومة خليفة خلف الله وحسن عبد الهادي أحمد الشيباني، **مناطق التجارة الحرة كآلية لتحرير التجارة الخارجية: دراسة عن المنطقة الحرة مصراتة في ليبيا**، مجلة المعرفة، المجلد/العدد خاص، 2020.

6. إلياس ميدون، **الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 04، العدد 02، 2020.

7. أنيسة بركان، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

8. حبيب الرحمان غانس وأحميدة عبيدة، **التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل 08، العدد 03، 2023.

9. حسان بخيث ومحمد بوزيان، **تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية دراسة حالة الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2017.

10. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

11.دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، تنمية الرافدين، المجلد 86، العدد 29، 2007.

12.سيد أحمد مجاهد، **الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر –مقاربة تحليلية–**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2020.

13.صالح أبو القاسم الشيخ وصالح أويابة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2020–**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02، 2022.

14.طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 05، العدد 07، 2012.

15.عبد الكريم الطيف وفاطيمة كوراد، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019.

16.علي بودلال، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي –الحصيلة والنتائج–**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 04، 2017.

17.فايزة بولعجين وصورية عاشوري، **أثر الجودة المؤسسية على انفتاح التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا للفترة 2003–2022**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022.

18.فاطمة الزهراء طلحي، **واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الملد 05، العدد 02، 2022

19.كمال قويدري وأمينة بلغيث، **محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2021.

20.لزهاري زواويد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018.

21.مبارك الكوط وآخرون، **أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020**، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

22.مبروكة شافية مصطفاوي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1995-2019)** –، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

23.محمد إقلولي، **عن دور المجلس الوطني للاستثمار**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 01، 2016.

24.محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، **دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية**–، المجلد 09، العدد 02، 2018.

25.محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، المجلد 05، 2009.

26.محمد لحسن علاوي وكريم بوروشة، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 05، العدد 09، 2015.

27.منصف بوكليخة وآخرون، **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 02، 2022.

28.مولود كبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة (من ناحية البعد البيئي) في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2018**، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 01، المجلد 13، 2022.

29.ميلود بوعبيد وأمحمد بن البار، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021.

30. نوال بن خالدي، **واتقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة covid 19**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022.

31.نور الدين بربار وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2017.

32.هارون العشي، **دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد 01، 2014.

33.يحيى مناصري وعلي مكيد، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.

ثالثا: المذكرات

34.شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2013/2012.

35.حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2012/2011.

36.صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2020/2019.

37.نعيمة زيريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تلمسان، 2011/2010.

38.نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011.

39.هارون بشير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990–2018 الريشة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2022/2021.

40.وليد حفاف، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2019/2018.

41.وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2019/2018.

خامسا: المحاضرات

42.جلال عزيزي، **محاضرات في مادة قانون الاستثمار**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، السنة الأولى ماستر، قانون أعمال، جيجل، 2020/2019.

43.سعيد أحسن، **محاضرة بعنوان التجارة الخارجية**، مقياس تقنيات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 02–، 2020/2019.

سادسا: المواقع إلكترونية

44.علي ياحي، **الجزائر تراهن على استثمارات أجنبية تستقطبها علاقاتها الخارجية**، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/، تاريخ النشر: 2022/07/01، 10:41، تاريخ الاطلاع: 2023/05/08، 16:00.

45.**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.industrie.gov.dz/andi، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 22:05.

46.**الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.industrie.gov.dz/aniref، تاريخ الاطلاع: 2023/05/09، 23:48.